"عاوزين نرجع مصر" الموت يطارد المواطنين في ليبيا وحكومة السيسي تتجاهل إنقاذهم

الجمعة 16 مايو 2025 12:00 م

عبر عدد من المواطنين الموجودين في ليبيا عن شكواهم من صعوبة التواصل أو العودة إلى مصر، رغم الإعلان الرسمي وكتب أحدهم، ويدعى هشام أبو جماع، تعليقا على منشور الخارجية عبر "فيسبوك": "اتصلت بهم من مصر على الرقم الليبي، الموظف قال: لما الدنيا تهدى تهدى، مع إن أخويا كان يبصرخ (...). والضرب شغال عليهم، وكانوا مستخبيين تحت السراير".

كما كتب آخر يدعى محمد خليل: "فين هي السفارة اللي موجودة في طرابلس؟ مندوب ومش بيقدر على حد"، في إشارة إلى ضعف التمثيل الفعلي على الأرض، مؤكداً أن عائلته لا تستطيع مغادرة طرابلس إلى بنغازي لإنهاء الأوراق الخاصة بها وكتب آخرون تعليقات مباشرة تطالب بفتح ممرات آمنة، حيث قال سعد بدر: "افتحوا لنا أي مجال جوي، احنا بنشوف الموت في ليبيا"، بينما أضافت شيماء عبده: "عاوزين نرجع مصر".

واستجابت حكومة السيسي في ملف إعادة نجوم الكرة المصريين الموجودين في ليبيا، إذ أعلنت وزارة الشباب والرياضة عن اتصالات مباشرة أجراها الوزير أشرف صبحي مع مدرب فريق أهلي طرابلس، حسام البدري، وعدد من أفراد الطاقم الفني، بل وحددت ساعة وصولهم إلى مطار القاهرة مساء أمس الأربعاء، في المقابل، يشتكي مواطنون آخرون من تجاهل اتصالاتهم، وعدم وجود أي ممرات آمنة أو خطة واضحة لإجلائهم، رغم إعلان وزارة الخارجية عن تشكيل غرفة عمليات مخصصة لمتابعة التطورات.

تصعيد أمني

شهدت العاصمة الليبية طرابلس، مساء الثلاثاء الماضي، تصعيدا أمنيا استمر حتى صباح أمس الأربعاء، على خلفية قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة حل ما سماه "الأجهزة الأمنية الموازية" خلال اجتماع أمني عالي المستوى، أمس الأول، بحضور وزير الداخلية المكلف، ووكيل وزارة الدفاع، وأمر اللواء 444 قتال.

وشدد على أن "جميع المعسكرات والمنشآت العسكرية في البلاد يجب أن تخضع حصريا لوزارة الدفاع والجيش الليبي". وعقب هذا القرار، اندلعت الاشتباكات ليلا في مناطق متفرقة من المدينة، استُخدمت خلالها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بين قوات اللواء 444 قتال التابع لحكومة الوحدة الوطنية بقيادة محمود حمزة، وقوات جهاز الردع التابع للمجلس الرئاسي بإمرة عبد الرؤوف كارة، مدعومة بقوات تابعة لمدينة الزاوية.

يُشار إلى أن عددا كبيرا من شباب المنطقة من منتسبي جهاز الردع، مع ورود تقارير عن تحشيد الجهاز لهذا الحراك، وتوزيعه الأسلحة الخفيفة وتوجيهه أنصاره بحرق الإطارات وقطع الطرقات.

كما هاجم عشرات الشباب منزل الدبيبة في حي النوفلين وسط العاصمة، مرددين هتافات "الشعب يريد إسقاط الحكومة" في حين شوهد عدد من سجناء معتقل الجديدة، الواقع بمنطقة السبعة، يفرون في الشوارع مستغلين حالة الانفلات الأمني.

وقد اندلعت الاشتباكات على رقعة جغرافية واسعة، شملت مناطق لم تشهد قتالا منذ ثورة 17 فبراير 2011، نتيجة الصراع على المقدرات الأمنية والتمركزات الحساسة بين قوات "اللواء 444 قتال" و"جهاز الردع" بمساندة قوات من الزاوية.

وقد تمكنت وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية من بدء تنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع محاور التوتر في المدينة، من خلال نشر وحدات أمنية محايدة في عدد من نقاط التماس، حفاظا على أرواح المدنيين.

انقسام عميق

تُظهر الأحداث الأخيرة في طرابلس هشاشة الوضع الأمني في ليبيا، وعمق الانقسام السياسي وانعكاساته السلبية على حياة المواطنين ومقدرات البلاد.

ويرى المحلل السياسي حازم الرايس أن الدبيبة اتخذت هذه الخطوة بعد تنسيق دولي، خاصة أنها جاءت عقب عودة وكيل وزارة الدفاع في حكومته عبد السلام زويبي من زيارة إلى الولايات المتحدة، التقى خلالها عددا من المسؤولين عن الملف الليبي في إدارة الرئيس دونالد ترامب، وعلى رأسهم مسعد بولس مستشار ترابم للشؤون الأفريقية.

وباعتقاده، فإن هذا الصراع قد يهدف إلى تمهيد الطريق لبسط نفوذ الدبيبة على كامل المنطقة الغربية، كخطوة استباقية للخطة الأميركية الجديدة التي قدمتها واشنطن لطرابلس في فبراير الماضي، والتي تهدف لتشكيل قوة عسكرية تتولى مهام مكافحة الإرهاب والهجرة تحت مظلة جيش موحد، بحسب تقارير أميركية وتلميحات بولس.

ويشير الرايس إلى الأجهزة الأمنية التي فتح الدبيبة جبهة ضدها، بالإضافة إلى تبعيتها للمجلس الرئاسي، حيث إنها موجودة منذ أكثر من 12 عاما، مضيفا أنه من غير المتوقع أن تُسلب شرعيتها بين ليلة وضحاها، أو أن تُسلم أسلحتها ومقرات نفوذها دون وضوح لمصيرها، وفقاً لـ"الجزيرة نت".

وبرأيه، يمكن لحكومة الوحدة الوطنية أن تجنب العاصمة وسكانها مزيدا من الضحايا والخسائر المادية، وأن تتفادى إضافة فاتورة أخرى من فواتير الحرب المتراكمة على كاهل المواطنين، من خلال تحكيم العقل بدل "المواقف المتصلبة" وعبر "الكثير من الاجتماعات بدل فقدان الكثير من الأرواح".

ومن جانبه، يراقب أسامة بادي عضو المجلس البلدي بمدينة مصراتة اضطراب الأوضاع الأمنية بقلق، معتبرا أن الصراع الحاصل متوقع من "حكومة مؤقتة استلمت مهامها بناء على اتفاق سياسي هش" وأكد للجزيرة نت أن أصل المعضلة في ليبيا يكمن في محاولة حل أزمتها باتفاقات تليفقية، دون وجود قاعدة دستورية يستند إليها الليبيون في التداول السلمي للسلطة وبناء دولة القانون والمؤسسات.

وعبر بادي عن أسفه إزاء الاشتباكات الدامية في طرابلس، واصفا المشهد بصراع محلي على النفوذ السياسي تغذيه تدخلات دولية وشدد على أن الليبيين لن يصلوا إلى دولتهم المنشودة دون حوار سلمي شامل يضم كافة المكونات والأطراف السياسية من الشرق والغرب.

ردود فعل

وفي ظل استمرار هذه الاشتباكات، تزداد المخاوف من اندلاع حرب طويلة الأمد في العاصمة طرابلس، خاصة في ظل الانقسام السياسي الحاد بين الحكومتين في الشرق والغرب، واستمرار سيطرة خليفة حفتر على المنطقة الشرقية.

ومن جهتها، أعلنت لجنة الدفاع والأمن القومي التابعة للحكومة المكلفة من مجلس النواب في طبرق برئاسة أسامة حماد رفضها القاطع للعمليات العسكرية في طرابلس، ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، واصفة العمليات العسكرية بـ"الأعمال العدائية التي تهدد سلامة المواطنين تحت ذريعة احتكار الحكومة للسلاح."

وأكدت أنها "تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة لكل من تسبب في هذا القتال العبثي." ومن ناحيته، دعا رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي إلى وقف فوري لإطلاق النار، مؤكداً أنه يواصل جهوده لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية.

ومن جانبها، طالبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في بيانها الثالث خلال أقل من 24 ساعة، بوقف فوري لإطلاق النار، معبرة عن قلقها إزاء تصاعد العنف المتسارع وسط المناطق المأهولة بالسكان في طرابلس.

وانضمت فرنسا إلى دعوات البعثة، مطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، كما حذرت الخارجية المصرية مواطنيها الموجودين في ليبيا من الخروج قبل عودة الهدوء والاستقرار إلى العاصمة، داعية كافة الأطراف إلى إعلاء مصلحة الوطن وإنهاء حالة التصعيد القائمة.

وقد عايشت ليبيا توترات أمنية عدة في ظل الانقسام السياسي بين حكومتين متوازيتين، الوحدة برئاسة الديبة والمعترف بها أممياً وتدير المنطقة الغربية بالكامل، وحكومة حماد التي تدير كامل المنطقة الشرقية مع عدد من مدن الجنوب، ليستمر سيناريو الحل المؤقتة، وسط تعثر جهود البعثة الأممية في الوصول إلى انتخابات دستورية ورئاسية توصل البلاد نحو دولة القانون.